

السعودية والإمارات تقودان حملة في واشنطن ضد ايران



كشف معهد كوينسي الدولي للدراسات، عن فضيحة جديدة للسعودية والإمارات والبحرين بقيادة حملة لوبي في الولايات المتحدة الأمريكية استهدفت الجناح العسكري الإيراني باعتباره إرهابيًا.

وذكر المعهد في مقال تحليلي للكاتب إيلي كليفتون، ترجمه المجهز الأوروبي لقضايا الشرق الأوسط، أنه في عام 2019 اتخذت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الخطوة المثيرة للجدل بإدراج الحرس الثوري الإيراني، وهو فرع أيديولوجي للجيش الإيراني، كمنظمة إرهابية أجنبية.

وأشار المعهد إلى أن التصنيف الذي يبدو أنه حبوب سامة لمنع المزيد من الدبلوماسية مع إيران، عقبة رئيسية في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي مع طهران، الذي ألغاه ترامب في عام 2018.

وأوضح أنه على الرغم من أن الضغط السياسي المحلي على إدارة بايدن ضد الشطب قد تمت مناقشته على نطاق واسع - مع مخاوف من قيام الجمهوريين بحملة ضد هذه الخطوة وتعارضها القوى الموالية لإسرائيل بشدة - لاحظ القليل تأثير واتساع نطاق الحملة لوضع وإبقاء الحرس الثوري الإيراني يتدحرج الرعب.

وتكشف الوثائق بما في ذلك مجموعة من ملفات الكشف العلني والبريد الإلكتروني المخترق من دبلوماسي في واشنطن، عن عملية نفوذ أجنبي نشطة للغاية على مدى السنوات الخمس الماضية لتغطية واشنطن برسائل تدعم المواجهة مع إيران وتستهدف الحرس الثوري الإيراني بالعقوبات وإدراجه في قائمة الإرهاب.

ومنذ عام 2015 على الأقل، أنتج مجموعة متنوعة من مستشاري الاتصالات وشركات المحاماة وجماعات الضغط الذين يعملون لحساب حكومات أجنبية - المنافسون الإقليميون الإيرانيون في المقام الأول السعودية والإمارات والبحرين - دفقًا ثابتًا من التغريدات ونقاط الحوار والبيانات الصحفية وتقارير تحذر من مخاطر تصنيف الحرس الثوري الإيراني ودعم التنظيم الإرهابي الأجنبي.

وعقبت سارة ليا ويتسن المديرة التنفيذية لمنظمة "الديمقراطية في العالم العربي الآن" إن "كل ما تحتاج لمعرفته حول ما أصبحت عليه الهراوة المسيسة في قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية هو رؤية الإمارات والسعودية المسؤولين عن بعض أبشع أعمال الإرهاب ضد المدنيين في اليمن تضغطان لإدراج الحرس الثوري الإيراني كتنظيم إرهابي".

وأضافت "لا ينبغي أن نسمح لجماعات الضغط التابعة للحكومة الأجنبية بشراء النفوذ على سياسات الأمن القومي المهمة، مثل تسمية منظمة إرهابية أجنبية لحكومة نريد التوصل إلى اتفاق نووي حاسم معها".

وتكشف رسالة البريد الإلكتروني المخترقة التي لم يتم الإبلاغ عنها سابقًا والتي أرسلها دبلوماسي إماراتي محاولة من قبل مصلحة أجنبية للتأثير على نهج الحكومة الأمريكية تجاه الحرس الثوري الإيراني.

في البريد الإلكتروني، المأخوذ من مجموعة دفيئة تم إصدارها في عام 2017 من قبل مجموعة تطلق على نفسها اسم Leaks Global، أرسل يوسف العتيبة سفير الإمارات لدى الولايات المتحدة، أحد أكثر الدبلوماسيين الأجانب نفوذًا في واشنطن، رسائل مع مراسل حول الإدراج.

يُظهر البريد الإلكتروني الصادر عن Leaks Global أن مراسل صحيفة وول ستريت جورنال آنذاك، جاي سولومون، كتب إلى العتيبة في 3 فبراير 2017، يسأل: "هل تسمع أي شيء عن تفكير إدارة [ترامب] في تصنيف الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية؟".

في سلسلة البريد الإلكتروني، رد عتيبة في غضون دقائق: "لا توجد فكرة عن مكانهم في عملية صنع

القرار، لكنني قدمت الاقتراح إلى العديد من الأشخاص“.

كما قام جيش من العملاء المأجورين للإمارات والسعودية والبحرين والمجموعة الإيرانية المنشقة مجاهدي خلق بقصف أعضاء الكونغرس ومراكز الفكر ووزارة الخارجية برسائل تؤكد على مخاطر الحرس الثوري الإيراني.

في 14 فبراير 2017، عقد المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية الجناح السياسي لمجاهدي خلق، وهي مجموعة لا تحظى بدعم كبير داخل إيران ولكن لها علاقات وثيقة مع وكالات المخابرات السعودية والإسرائيلية مؤتمرا صحفيا حول “الحرس الثوري الإيراني“.

بين فبراير ومايو 2017، تصرفت القيادة الأمريكية للمجموعة كمصادر فيما يتعلق بالحرس الثوري الإيراني لمجموعة من المنافذ الإعلامية في الغالب على اليمين ولكن أيضًا بما في ذلك المنافذ الرئيسية مثل وكالة الأسوشييتد برس، وفقًا لإفشاء المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية بموجب قانون تسجيل الوكيل الأجنبي، وهو قانون يلزم وكلاء المديرين الأجانب بتقديم تقارير دورية عن أنشطتهم.

كما دفع خصوم خليجيون آخرون لإيران شركات الاتصالات وجماعات الضغط لنشر التقارير والأوراق البيضاء التي تدين الحرس الثوري الإيراني ، وفقًا لما كشفت عنه المعلومات.

في مايو 2017، عممت اتصالات كورفيس، التي تعمل نيابة عن السعودية “ملخصًا: الكتاب الأبيض لمكافحة الإرهاب” حول “السعودية ومكافحة الإرهاب” الذي أشار مرارًا وتكرارًا إلى دعم الحرس الثوري الإيراني للمتمردين الحوثيين الذين يقا تلهم السعوديون والإماراتيون في اليمن.

وقد استمر قرع طبول المواد الإعلامية المتعلقة بالحرس الثوري الإيراني من الإمارات والبحرين والسعودية مع فرض إدارة ترامب لعقوبات عام 2017 على الحرس الثوري الإيراني، وهي خطوة رحب بها العملاء الأجانب في واشنطن.

ويبدو أن وتيرة نشاط الوكلاء الأجانب للإمارات والسعودية والبحرين والجناح السياسي لمنظمة مجاهدي خلق التي كشف عنها قانون تسجيل الوكلاء الأجانب قد تباطأت حيث ضغطت إدارة بايدن لإعادة الدخول في الصفقة النووية.

جاء التحول في نفس الوقت الذي تصاعدت فيه التوترات بين البيت الأبيض ودول الخليج بشأن مجموعة متنوعة من القضايا تتراوح من إنتاج نפט أوبك إلى العقوبات ضد روسيا في أعقاب غزو موسكو لأوكرانيا.

هناك كيان واحد على الأقل له روابط مالية مع الإمارات والسعودية - وإن لم يكن وكيلاً أجنبيًا مسجلًا - يعمل بالفعل على التراجع عن احتمال شطب الحرس الثوري الإيراني من القائمة.